

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في : بعدا

يوم : الاربعاء      الواقع في : ١٩٩٤/١١/٢

### وقائع الجلسة

الموضوع : عقد صفقات افرادية جديدة لاعمال الحاسب الآلي والمحاسبة .

المستندات : - قانون المحاسبة العمومية

- قرار مجلس الوزراء رقم ١٩ تاريخ ١٦/٢/١٩٩٤

- كتاب وزارة المالية رقم ٦٨٥/ص١ تاريخ ١٥/١٠/١٩٩٤ ومرفقاته .

قرار المجلس :

اطلع المجلس على المستندات المذكورة اعلاه ،

وقد تبين منبأ ان وزارة المالية تفيد أنها بحاجة الى خدمات متنوعة ، فنية وغيرها ، ولا سيما في حقل المعلوماتية والمحاسبة لانجاز الاعمال المتراكمة والمتزايدة .

وان الاعمال المشار اليها اعلاه مؤقتة بانتظار ادخال الحاسب الآلي لجمع المعلومات واجراء العمليات المحاسبية ، مما ينفي الحاجة في الوقت الحاضر الى استخدام اشخاص في الملاك ، وذلك لعدم التأكد في الوقت الراهن من استمرار الحاجة الى خدمات هؤلاء الاشخاص مستقبلا ، وخاصة من حجم هذه الخدمات ،

وتضيف انه بالنظر للاعتبارات الواردة اعلاه فان وزارة المالية لم تبادر الى التعاقد مع محاسبين وفق ما اجازده لها قرار مجلس الوزراء رقم ١٩ تاريخ ١٦/٢/١٩٩٤ ، واستعاضت عن ذلك بعقد صفقات افرادية للحصول على هذه الخدمات ،

س/د

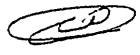
تابع من محضر جاسة ١٩٩٤/١١/٢  
وقائع الجلسة

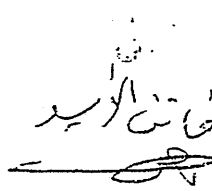
لذلك  
فان وزارة المالية تعرض الامر على مجلس الوزراء مقترحة الموافقة لها على عقد صفقات خدمات افرادية لاعمال الحاسب الالي والمحاسبية وعلى ما سبق عقده لاجل تنفيذ هذه الاعمال وذلك ضمن حدود الاعتمادات المتوفرة لهذه الغاية .

بناء عليه ،  
ولدى المداولة

قرر المجلس الموافقة على اقتراح وزارة المالية المبين اعلاه ،  
حله

امين عام مجلس الوزراء

  
هشام الشعار

  
هشام الشعار

يبلغ لجانب :  
وزارة المالية

- مديرية المالية العامة
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات .

بيروت في ٧ / ١١ / ١٩٩٤